

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال شفوي حول مآل القانون المتعلق بالتكوين المستمر

نوع السؤال: آني

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،

يلعب التكوين المستمر دورا بالغ الأهمية بالنسبة للأجير والمقاولة على السواء، فهو يمكن الفرد من الترقى المهني والاجتماعي، والحفاظ على عمله، ويمكن المقاولة من مواجهة التقلبات الاقتصادية والتكنولوجية، وما تفرضه عليها من ضرورة التكيف وإعادة الهيكلة باستمرار على مختلف المستويات، غير أنه في بلادنا لا يتجاوز عدد المقاولات المستفيدة من النظام الحالي للعقود الخاصة بالتكوين 1.2% من المقاولات المنخرطة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعدد الأجراء المستفيدين حاليا من هذا التكوين بدوره لا يتعدى 7% من الأجراء المصرح بهم. إنه فعلا رقم مخجل يسائلنا جميعا، خاصة في ظل دستور 2011 الذي جعل التكوين المهني حقا دستوريا، وفي وقت نحن فيه بصدد أجراة الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021. ولقد استبشرنا خيرا عندما صادق المجلس الحكومي على مشروع قانون يتعلق بالتكوين المستمر منذ سنة 2012، غير أنه لم يظهر له أثر في البرلمان لحد الآن رغم تأكيدنا المستمر على ذلك وفي كل مناسبة دون أن نجد جوابا شافيا. لذا نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن الدوافع التي حالت دون عرض هذا المشروع قانون على البرلمان، خصوصا أن الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ينتظرون خروجه إلى حيز الوجود على المدى القريب؟

وتقبلوا أسمى التقدير والاحترام

إمضاء :

عبد الاله حفطي، العربي العرائشي، عبد الحميد الصويري، عبد الكريم مهدي، عمر مورو، نائلة مية التازي، يوسف

محلي